تداعيات المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى

أ.م . د/ نجلاء أحمد محمد شاهين
أستاذ مساعد أصول التربية كلية التربية- جامعة بنها

تداعيات المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى*

أ.م . د / نجلاء أحمد محمد شاهين
أستاذ مساعد أصول التربية كلية التربية- جامعة بنها

المستخلـــص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الوقوف على طبيعة الدور الذى تؤثر به المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى، وطرح بعض الرؤى والبدائل للحد من الآثار السلبية للمعونات وتدعيم إيجابياتها، ووضعها أمام المسئولين ومتخذى القرار، وتحقيقاً لهدف البحث تم استخدام المنهج الوصفى، مع الإستعانة بأسلوب السيناريوهات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير فى مجملها إلى أن المعونات الأجنبية تؤدى إلى زيادة التدخل الأجنبى فى توجيه السياسات والقرارات التعليمية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى طرح ثلاثة سيناريوهات ممكنة للحد من الأثار السلبية للمعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم المصرى قبل الجامعى.

الكلمات المفتاحية: المعونات الأجنبية- السياسة التعليمية- القرار التعليمى.

*ملخص رسالة ماجستير للباحثة

The Repercussions of Foreign Aids on Educational Policies And Decisions at The Pre-University Education Stage

Abstract:

The current study aimed to identifying the repercussions of foreign aids on educational policies and decisions at the pre-University education stage, and introducing some visions and alternatives to reduce the negative effects of foreign aids and increase its positivity. To achieve this the study used the descriptive method and scenarios technique. The study reached some results that affirmed that the foreign aids led to increasing foreign interference in directing Egyptian educational policies and decisions. So the study introduced three scenarios to reduce the negative effects of foreign aids on educational policies and decisions at the pre-university education stage.

Key Words: Educational Policy- Educational Decisions- Foreign Aids.

مقدمـة :

تزايدت فى الآونة الأخيرة المعونات الأجنبية المقدمة – للتعليم فى البلاد النامية ومنها مصر – من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية٠

ونظراً لأن الدول النامية تعانى من القصور الواضح فى القدرة المالية والتمويلية، لذا لجأت إلى البحث عن مصادر جديدة لزيادة هذه القدرة، وكان الاتجاه إلى المعونات الأجنبية أحد هذه المصادر ٠ وتعد مصر من الدول التى اضطرت إلى اللجوء إلى المعونات الأجنبية لتحقيق التنمية المجتمعية، فلجأت الدولة إلى المؤسسات الدولية المتقدمة للحصول على هذه االمعونات فى صورة قروض ومنح، وكان التعليم أحد المجالات التى لجأت فيها مصر إلى الاعتماد على المعونات الأجنبية لتنفيذ خطة إصلاح التعليم وتطويره.

وللمنظمات الدولية دور واضح فى هذا الشأن، ويتمثل فيما تقدمه هيئة اليونسكو وهيئة اليونيسف، وهما كهيئتين تابعتين لمنظمة الأمم المتحدة تقدمان معونات للتعليم تأخذ غالبا شكل المنح، وهناك منظمات أخرى كالبنك الدولى كهيئة دولية، وبعض الوكالات الأخرى، منها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، تقدم معونات للدول النامية – ومنها مصر، وكان التعليم من أهم المجالات التى لها نصيب من هذه المعونات٠

وعلى الرغم مما قد يبدو من أن هناك العديد من الإيجابيات المترتبة على هذه المعونات، إلا أن هناك أغراض أخرى خفية تمثل آثار سلبية خطيرة .

فالدول المانحة عادة ما تربط المعونات بشروط محددة هدفها التغيير فى السياسات الداخلية لهذه الدول، حتى أصبحت المشروطية والمعونات متلازمتان لا تفترقان، ولا توجد معونات غير مشروطة، فدائماً ما تكون الشروط لتحقيق التغيير فى السياسات للدول المتلقية، وذلك بما يتمشى مع المصلحة الوطنية للدول المانحة٠

وإذا كان هناك بعض الأهداف المعلنة للمعونات إلا أن البعض يرى أن الهدف الخفى خلفها جميعاً هو إحداث التغيير الاجتماعى العميق أو تسريع وقوعه،حتى يتم إعادة هيكلة دول العالم الثالث بالصورة التى تفضلها النخبة والجماعات النشطة فى الدول المانحة٠

ومن الملاحظ أن المنح والقروض التى تقدمها المنظمات الدولية لتمويل التنمية فى دول العالم الثالث ومنها مصر، وما ترتبط بها من أهداف و شروط قد تكون مجحفة، أثارت العديد

*ملخص رسالة ماجستير للباحثة

من الكتابات وردود الأفعال باعتبار أن الاعتماد على هذه المعونات الأجنبية هو أحد آليات التأثير فى صنع السياسات، ومنها سياسة التعليم.

فصناعة السياسة التعليمية ينبغى أن تؤكد على سيادة الدولة فى مجال التعليم، حيث أن الدولة هى الممثلة لمصالح الشعب، فكما أن للدولة السيادة فى شئون الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية، فلابد أن يكون لها نفس الدور فى مجال التعليم، حيث أن التعليم يعد قضية أمن قومى، هذا هو الطريق الصحيح الذى أثبتته التجارب وحفظه التاريخ.

ولكن السياسة التعليمية وإن كانت من مسئولية الدولة تشارك فيها الهيئات المختلفة التى كفل لها الدستور والقانون حق وضع وصياغة هذه السياسة، إلا أنها فى أحد مستوياتها تظل مفتوحة أمام بعض العوامل وقوى الضغط الخارجية للتأثير فيها بشكل ما.

فعملية صنع أى سياسة يصعب أو يستحيل أن تتم فى غياب تفاعلات قوى غير رسمية تسعى إلى الضغط والتأثير فى اتجاهات صنع هذه السياسة، وإذا كان دورها واضحاً فى السياسة الاقتصادية، فإنه أقل وضوحاً فى السياسة التعليمية، ويحتاج إلى دراسة لكشف أبعاده.

حيث توجد مظاهر مختلفة لنشاط القوى الخارجية بالفعل فى السياسة التعليمية، مثل المشروعات المختلفة التى تمولها وتشرف عليها هذه الجهات المانحة، كما أن الدول المتلقية للمعونات الخارجية عادة ما توكل الاستشارة فى بعض القرارات والسياسات التعليمية الكبرى – أو على الأقل للمشروعات المعانه – إلى خبرات وهيئات أجنبية، وبالتالى تضع الدول المتلقية للمعونات اهتمامات الدول والهيئات المانحة فى الاعتبار عند تحديدها لبرامجها وسياساتها المختلفة.

وحيث أن التعليم المصرى قبل الجامعى فى الوقت الحالى تتنامى مشكلاته وتتحول سياساته وتتسارع قراراته، فإن هذا يقتضينا الوقوف بطريقة مغايرة عن ذى قبل للتدقيق فيما يصدر بشأنه من سياسات وقرارات، ومدى معقوليتها ودقتها فى تشخيص المشكلات وعلاجها وذلك فى ظل المعونات الموجهة له من جهات أجنبية مختلفة.

ولأن البحث عن معونات أجنبية للتعليم قد أثار جدلاً حول خطورة التدخل الأجنبى فى الشئون الوطنية من خلال المعونات وحجمه وأثاره السلبية، ولأن هذا الجدل أخذ فى الوضوح تدريجياً فى مجال السياسة التعليمية. فمن هنا – ونظراً لخطورة الأمر – كان لابد من إلقاء

الضوء على تداعيات هذه المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى، ومن ثم وضع بدائل مقترحة للتخفيف من سلبياتها وتدعيم إيجابيتها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

فى ضوء إستقراء ما سبق يتضح أن قطاع التعليم قبل الجامعى المصرى يتلقى معونات أجنبية موجهة إليه من جهات متعددة بغرض إصلاحه وتطويره، ومعالجة المشكلات التى يعانى منها، وأن هناك جدل واسع يصاحب هذه المعونات، فهى لاتخلو من إيجابيات، كما أنها لاتخلو من سلبيات. فعادة ما يكون هناك أهداف عامة معلنة لهذه المعونات الأجنبية تلوح بها الدول والمؤسسات المانحة من قبيل مساعدة الفقراء فى العالم، وتحقيق الأمن والإستقرار، ودعم قضايا الثقافة والتعليم والصحة وغيرها، ولكن هذه الأهداف المعلنة تخفى وراءها أهداف وأغراض أخرى تؤثر سلبياً على المجتمع بصفة عامة والتعليم وسياساته وقراراته بصفة خاصة، الأمر الذى استدعى ضرورة البحث فى طبيعة هذه المعونات لتوضيح تداعياتها الإيجابية والسلبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى، ومن ثم وضع بدائل لتدعيم الإيجابيات والحد من السلبيات. ويمكن بلورة التساؤل الرئيسى للدراسة فى:

- **كيف يمكن للمعونات الأجنبية أن تؤثر على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى (إيجاباً أو سلباً)؟**

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

- ما الأبعاد المختلفة للمعونات الأجنبية فى التعليم المصرى قبل الجامعى ؟
- ما المبررات والدوافع وراء تقديم المعونات الأجنبية للتعليم المصرى؟ وما أهم أشكالها وصيغها؟
- ما القوى المؤثرة فى صناعة السياسات والقرارات التعليمية فى مصر؟
- ما تداعيات المعونات الأجنبية على الواقع التشريعى والتنفيذى لسياسة التعليم قبل الجامعى فى مصر كما يعكسها التمويل الأجنبى لبعض البرامج والمشروعات التعليمية؟
- ما انعكاسات المعونات الأجنبية على صناعة القرار وتنفيذه فى السياسات التعليمية لمرحلة التعليم قبل الجامعى فى مصر؟

*ملخص رسالة ماجستير للباحثة

- ما السيناريوهات المقترحة للحد من حدة الآثار السلبية للمعونات الأجنبية، وتدعيم الآثار الإيجابية؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى :

١- الوقوف على طبيعة الدور الذى تؤثر به المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى من خلال دراسة المشروعات والبرامج التعليمية التى تقوم بتمويلها الجهات المانحة، وتوفير الدعم الفنى لها، وتحليل الاتفاقات الخاصة بهذه المشروعات والبرامج.

٢- التعرف على المبررات الحقيقية للمعونات الأجنبية المقدمة لقطاع التعليم المصرى قبل الجامعى، ورصد تداعياتها الإيجابية والسلبية.

٣- تقييم أثر بعض البرامج والمشاريع الممولة أجنبياً فى تحسين واقع التعليم المصرى قبل الجامعى وسياساته وقراراته.

٤- وضع سيناريو ثورى للتخفيف من حدة الآثار السلبية للمعونات الأجنبية، وتدعيم الآثار الإيجابية.

أهمية الدراسة :

نبعت أهمية الدراسة الحالية من :-

١- أهمية موضوعها حيث أنها تهتم بدراسة تأثير المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى، خاصة فى الوقت الذى يمر فيه المجتمع المصرى بتحولات جذرية على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتعليمية فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير وأحداثها، وفى ظل مشكلات التمويل الأجنبى لمنظمات العمل المدنى فى مصر .

٢- اهتمامها بالجدل الدائر حول مدى تدخل المؤسسات والجهات المانحة للمعونات الأجنبية فى السياسات والقرارات التعليمية وحجمه وخطورته وأثاره السلبية.

٣- إبرازها للجوانب الإيجابية والسلبية للمعونات الأجنبية، وتوضيحها للأهداف الخفية لها.

٤- تقييم بعض المشروعات والبرامج التعليمية ذات التمويل الأجنبى والتى نفذت وتنفذ بمرحلة التعليم قبل الجامعى.

٥- طرح بعض الرؤى والبدائل للحد من الآثار السلبية للمعونات وتدعيم إيجابياتها، ووضعها أمام المسئولين ومتخذى القرار.

حدود الدراسة :

تمثلت حدود الدراسة الحالية فيما يلى:

١- الحد الموضوعى:

- اقتصرت الدراسة الحالية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى المصرى.
- تناولت الدراسة ثلاثة مشروعات تعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى ممولة من جهات أجنبية وهى:

أ- برنامج تحسين التعليم الأساسى (البنك الدولى، الاتحاد الأوربى)،

ب- مشروع تطوير التعليم الثانوى (البنك الدولى)،

جـ- مشروع تحسين التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة (البنك الدولى، وكالة التنمية الدولية الكندية، برنامج الغذاء العالمى).

- اعتمدت الدراسة الحالية على الوثائق والتقارير الخاصة بكل من البرنامج والمشروعين وهى (الإتفاقية مع الجهة المانحة، الوثيقة الأساسية لكل مشروع، بعض تقارير المتابعة).

٢- الحد الزمنى :

اقتصرت الدراسة على المعونات الأجنبية المقدمة لقطاع التعليم قبل الجامعى المصرى فى الفترة من عام ١٩٩٦ حتى الآن، ومدة كل منها فيما يلى:-

برنامج تحسين التعليم الأساسى: تم الإتفاق عليه عام ١٩٩٦ وإنتهى عام ٢٠٠٦.

مشروع تطوير التعليم الثانوى: تم الإتفاق عليه عام ١٩٩٩م، وسينتهى ٢٠١٢/١٠/٣١.

مشروع تحسين التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة: تم الإتفاق عليه عام ٢٠٠٥، وسينتهى عام ٢٠١٤م.

منهج الدراسة :

اقتضت طبيعة الدراسة إستخدام المنهج الوصفى التحليلى كأحد مناهج البحث العلمى، وكذلك المنهج التحليلى النقدى، مع الإستعانة بأسلوب السيناريوهات، وذلك لأنه يرسم خطوطا عامة حول مستقبلات ممكنة أكثر من كونه عرضا لمستقبل فعلى، فهو ليس تخمينات للمستقبل ولكنه وصف للمستقبل

مصطلحات الدراسة:-

تضمنت الدراسة الحالية المصطلحات التالية:-

السياسة التعليمية Educational Policy :

ويقصد بها فى هذه الدراسة : منظومة من المبادىء والأفكار تسعى لتحقيق أهداف تعليمية تم تحديدها من قبل مسئولى التعليم فى المجتمع، وقوى الضغط، وتكون فى شكل وثيقة رسمية يلزم تنفيذها وتتبع الأسلوب العلمى فى كل مراحلها.

القرار التعليمي Educational decision:

ويقصد به عملية الاختيار من بين عدة بدائل بقصد تحقيق هدف أو مجموعة أهداف تعليمية معينة.

المعونات الأجنبية Foreign Aids :

وتعرف بأنها "شكل من أشكال التعاون الدولى، والذى غالباً ما تحكمه سياسات وإستراتيجيات وبرامج الدول المقدمة للمعونة". وتشمل المعونات الأجنبية المساعدات الخارجية المقدمة من جهات أجنبية سواء كانت هذه المساعدات على شكل منح دراسية، أو قروض، أو منح مالية، أو مساعدات فى شكل أدوات ومعدات بالإضافة إلى الخبرات الفنية .

التعليم قبل الجامعى المصرى Pre- University Education :

ويقصد به المرحلة الأولى فى السلم التعليمى المصرى، ويتكون من ثلاث مراحل هى: المرحلة الإبتدائية، والمرحلة الإعدادية، والمرحلة الثانوية، وقد كان التعليم الإعدادى مرحلة مستقلة عن التعليم الابتدائى، إلا أن جاء قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ لدمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية وجعلهما مرحلة إلزامية، وسميت بمرحلة التعليم الأساسى.

ولا يعد تعليم رياض الأطفال جزءاً من سلم التعليم قبل الجامعى الرسمى فى الوقت الحاضر، ولكنه يخضع لمسئولية وزارة التربية والتعليم.

مخطط الدراسة :

إشتملت الدراسة على خمسة فصول هى :

الفصـل الأول : الإطـار العـام للدراسـة ويتنـاول : مشكلة الدراسـة – تسـاؤلاتها– منهجيتهـا – الأهمية – الأهداف– المصطلحات– مخطط الدراسة.

الفصل الثانى : منظومة السياسة التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى.

الفصل الثالث : المعونات الأجنبية فى التعليم قبل الجامعى المصرى.

الفصل الرابع : التمويل الأجنبى للبرامج والمشروعات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى.

الفصل الخامس: سيناريوهات مستقبلية بديلة للحد من الآثار السلبية للمعونات الأجنبية بمرحلة التعليم قبل الجامعى المصرى.

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى مايلى:-

١- أن الأزمة الاقتصادية التى تشهدها مصر، والتى يرتبط بها أزمة تمويل السياسة التعليمية فرضت مزيد من الاعتماد على المعونات الأجنبية من دول ومؤسسات التمويل الدولية، وأن الخطط التعليمية أوضحت أن هذه المعونات الأجنبية تعد مصادر أساسية لتمويل التعليم.

٢- أن معظم هذه المعونات ما هى إلا أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول والجهات المانحة فى الدول المتلقية.

٣- تؤدى المعونات إلى تغيير سياسات قطاع التعليم بما يتواءم مع الأهداف التى تسعى الدول المانحة لتحقيقها فى الدولة المتلقية للمعونة، وليس بما يتواءم مع مصلحة الدولة المتلقية.

٤- الدول المتلقية للمعونات تضع فى الاعتبار اهتمامات الدول والهيئات المانحة (كالبنك الدولى) عند تحديدها لبرامجها وسياساتها التعليمية المختلفة.

٥- تؤثر الجهات المانحة فى مراكز صنع القرار التعليمى، كما أن لها دور فى تحديد ما يصدر من قرارات تعليمية، مما يدل على أن هذه القرارات لم تتخذ لأهميتها ولكن لأهمية من قام بتقديم المعونة.

٦- أن الجهات المانحة للمعونات تخترق الأمن القومى المصرى من خلال قيامها بجمع بيانات ومعلومات أكثر مما ينبغى عن واقع التعليم والمجتمع المصرى، وهذا الكم الهائل من المعلومات والبيانات يثير الشكوك، ويؤكد أن هدف الجهات المانحة أبعد بكثير من مجرد الإصلاح والتطوير التعليمى والاحتكاك العلمى البرىء والتعاون الثقافى.

*ملخص رسالة ماجستير للباحثة

٧- أسبقية أهداف المعونات على أهداف السياسة التعليمية، مما أدى إلى تبعية السياسة التعليمية إلى سياسات المعونات.

٨- أسهمت المعونات الأجنبية فى زيادة التدخل الخارجى فى توجيه السياسة التعليمية المصرية.

٩- يهتم الخبراء الأجانب - الذين يتم الاستعانة بهم فى المشاريع الإصلاحية ذات التمويل الأجنبى- بقضايا وطنية وقومية تؤدى إلى اختراق الأمن القومى المصرى.

١٠- يتقاضى هؤلاء الخبراء الأجانب مرتبات ومبالغ كبيرة يتم استقطاعها من أصل مبلغ القرض، مما يقلل من الاستفادة الحقيقية من مبلغ القرض، ويضيف أعباء جديدة على إجمالى الديون الخارجية للدولة دون الاستفادة الفعلية منها.

١١- تتضمن المعونات الأجنبية شروطاً مجحفة، تؤدى إلى تقليص سيادة الحكومة المصرية وزيادة تبعيتها للجهات المانحة، واختراق الأمن القومى المصرى .

١٢- تصمم الجهات المانحة على إنشاء وحدات إدارية وتخطيطية فى جسد النظام التعليمى - لسنا فى حاجة لها- للتأثير فى مراكز صنع القرار التعليمى، مما يؤكد صرف أموال القرض فيما لايفيد ولايصلح التعليم والمجتمع بقدر مايضره ، ويغرق مصر فى الديون.

١٣- تتسم المعونات التى يقدمها كل من البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية للمشروعات التعليمية بالتقارب الشديد فيما بينها فى اهتمام كل منها بالتأثير فى صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار من خلال تمويل مشروعات تهدف إلى إنشاء هياكل إدارية جديدة فى وزارة التربية والتعليم.

١٤- قصور وضعف واقع التعليم المصرى على الرغم من تعدد المشاريع والبرامج الإصلاحية الممولة أجنبياً لإصلاحه وتطويره، فهذه المشروعات والبرامج لم تحقق الهدف المرجو منها فى إصلاح وتطوير واقع التعليم قبل الجامعى المصرى، فهدفها الظاهرى هو الإصلاح وباطنها الداخلى هو الإفساد.

١٥- هناك أهداف حقيقية خفية للمعونات الأجنبية المقدمة من جهات أجنبية للمجتمع المصرى والعربى تتمثل فى:-

*السيطرة الاقتصادية على ثروات المجتمع والمنطقة العربية.

* القضاء على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع ومحاولة تغريبه.

* بث وغرس الثقافة الأمريكية وفكرها فى الدول العربية الإسلامية.

* محاصرة نظم التربية والتعليم، من خلال ما يتم اتخاذه من برامج ومشروعات لتنميط الفكر فى إتجاه المصالح الأمريكية، وقولبة نظم تعليمنا العربية فى أنماط من النظم التعليمية

الأجنبية، وتغيير مناهج التعليم على أيدى خبراء أجانب، وتفريغها من كل ما يرسخ مقومات الهوية والخصوصية الفكرية.

* بث الروح الإنهزامية داخل المجتمع وإشعار أفراده بالنقص والدونيه والعوز والحاجة.
* تقليص سيادة الدولة ومسئوليتها، وغياب دورها فى المحافظة على التعليم كأمن قومى.
* تفكيك قوى المجتمع وبعثرة توجهاته المعرفية والثقافية.
* جعل الدول النامية الفقيرة فى حالة من الاعتماد على الدول الكبرى والمتقدمة.
* ترسيخ التبعية وتعميق التخلف فى الدول المتلقية وانتزاعها من جذورها الثقافية وتفكيكها وتحطيمها من خلال فرض هيمنة ثقافية شاملة بغية استغلال موارد الشعوب واستنزاف ثرواتها وإشعارها بالذل والهوان والعوز والحاجة.

١٦- هناك ثلاثة سيناريوهات ممكنة للحد من الأثار السلبية للمعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم المصرى قبل الجامعى.

١٧- السبيل لإصلاح واقع التعليم المصرى قبل الجامعى وسياساته وقراراته هو وجود مشروع أو برنامج إصلاحى ذات تمويل مصرى خالص، تتكامل فيه جهود المتخصصين مع أصحاب القرار لاتخاذ ما منٍ شأنه أن يفعل هذا الإصلاح على أرض الواقع، ويساعد على بناء مجتمع متقدم وفقا لفلسفة مجتمعية وتربوية متقدمة، تحدد ما ينبغى أن تتم تنشئة الأفراد عليه فى المستقبل، وتراعى المقومات والمنطلقات الأساسية الداعمة لأى إصلاح مجتمعى.

*ملخص رسالة ماجستير للباحثة